

عناصر القوائم المالية

(الاساليب المبسطة لقراءة القوائم المالية)

استاذ محسن عادل

نائب رئيس مجلس ادارة الجمعية المصرية للتمويل والاستثمار

تعتبر القوائم المالية أهم محتويات التقرير المالي السنوي الذي تصدره الشركة ، ويتم مراجعة تلك القوائم المالية بواسطة مراقب حسابات الشركة ويرفق بها تقرير مراقب الحسابات .
وتعرض تلك القوائم ملخصا للمركز المالي للشركة في نهاية السنة المالية ونتائج أعمالها وتدفعانها النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ .
كما قد يتضمن التقرير السنوي تحليلا لأهم التغيرات في القوائم المالية عن السنة السابقة .

محتويات التقرير المالي السنوي :

تحتوي معظم التقارير المالية السنوية على ثلاثة أقسام رئيسية :-

- 1- تقرير مجلس إدارة إلي المساهمين وهو يستعرض بشكل عام نشاط الشركة وأدائها المالي خلال السنة المنتهية .
- 2- استعراض نشاط الشركة وهذا الجزء يعرض ملخصا للتطورات والاتجاهات في أداء أنشطة الشركة
- 3- استعراض الموقف المالي للشركة وهذا الجزء يعرض ملخصا للموقف المالي للشركة بالإضافة إلي القوائم المالية المدققة عن السنة المنتهية ، وقد يتضمن بيانات تكميلية لتفسير وتحليل العناصر الهامة بالقوائم المالية والتغيرات التي طرأت عليها ويكون ذلك عادة في شكل بيانات إحصائية ورسوم بيانية لإيضاح التغيرات من سنة لأخرى .

محتويات التقرير المالي السنوي :

تحتوي معظم التقارير المالية السنوية علي ثلاثة أقسام رئيسية :-

- 1-تقرير مجلس إدارة إلي المساهمين وهو يستعرض بشكل عام نشاط الشركة وأدائها المالي خلال السنة المنتهية .
- 2-استعراض نشاط الشركة وهذا الجزء يعرض ملخصا للتطورات والاتجاهات في أداء أنشطة الشركة
- 3-استعراض الموقف المالي للشركة وهذا الجزء يعرض ملخصا للموقف المالي للشركة بالإضافة إلي القوائم المالية المدققة عن السنة المنتهية ، وقد يتضمن بيانات تكميلية لتفسير وتحليل العناصر الهامة بالقوائم المالية والتغيرات التي طرأت عليها ويكون ذلك عادة في شكل بيانات إحصائية ورسوم بيانية لإيضاح التغيرات من سنة لأخري .

القوائم المالية :

تعد القوائم المالية بغرض تقديم المعلومات المالية اللازمة لمستخدمي تلك القوائم ، ومن بينهم إدارة الشركة والمساهمين وحملة السندات والمحللين الماليين والموردين والبنوك والهيئات الرقابية فضلا عن المستثمرين المرتقبين .

ويختلف استخدام القوائم المالية باختلاف احتياجاتها لمستخدمي تلك القوائم ، فمثلا يستخدمها المستثمرون المرتقبون لتقييم المخاطر والعوائد المرتبطة والمتوقعة بالنسبة لاستثمار معين ، بينما تستخدم البنوك القوائم المالية لتقييم الجدارة الائتمانية عند دراسة قرارات الائتمان .
وتتكون القوائم المالية عادة من الميزانية ، قائمة الدخل ، قائمة الأرباح المحتجزة ، قائمة المتدفقات النقدية ، الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، وعادة ما يرفق تقرير المراقب الحسابات بالقوائم المالية وذلك يطلق عليها القوائم المالية المدققة .
وفيما يلي تعريف مبسط لكل قائمة من القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها .

الميزانية :-

تعرض الميزانية صورة للمركز المالي للشركة ببيان ما لها من ممتلكات وحقوق وما عليها من التزامات مالية في تاريخ معين هو تاريخ الميزانية .

قائمة الدخل :-

تعطي قائمة الدخل صورة أكثر حيوية عن الشركة حيث تقيس أداء الشركة خلال الفترة المحاسبية المنتهية ، وتبين ما إذا كانت نتيجة هذا الأداء ربحاً أو خسارة .

قائمة الأرباح المحتجزة :-

توضح هذه القائمة توزيعات الأرباح المقترحة للمساهمين ومجلس الإدارة والعاملين ، كما توضح القائمة أيضاً الأرباح التي تقرر الشركة احتجازها وعدم توزيعها لإعادة استثمارها في النشاط . وتجدر الإشارة إلي أن هذه القائمة قد يتم عرضها تحت مسمى " قائمة توزيع الأرباح " وهو المسمى الوارد باللائحة التنفيذية لقانون سوق المال .

قائمة التدفقات النقدية :-

تعرض هذه القائمة بيان التدفقات النقدية بالشركة خلال الفترة المحاسبية المنتهية مع التمييز بين التدفقات المرتبطة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للشركة .

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية :-

تقدم تلك الإيضاحات معلومات تفصيلية إضافية للمساعدة في فهم أفضل للقوائم المالية .
وقبل أن نبدأ في عرض وشرح بنود القوائم المالية فإنه يجب أن نتعرف علي ثلاثة افتراضات هامة تعد علي أساسها تلك القوائم المالية .

الافتراضات المحاسبية الأساسية :-

أولا :- مبدأ الاستحقاق :

إن مبدأ الاستحقاق في المحاسبة يعترف بالإيرادات عند تحققها (يسمح بتسجيلها بالدفاتر المحاسبية والقوائم المالية) . كما يعترف بالمصروفات عند تكبدها وذلك بغض النظر عن تحصيل الإيرادات أو سداد المصروفات .

ثانيا :- الثبات :

يتطلب مبدأ الثبات المحاسبي من الشركة أن تطبق معالجة محاسبية واحدة علي جميع المعاملات المتماثلة وعدم تغييرها ، من فترة إلي أخرى الأمر الذي يؤدي إلي إمكانية عقد مقارنات بين القوائم المالية للفترات المختلفة ، كما يفيد ذلك في دراسة اتجاهات المؤشرات المالية .
إلا أن مبدأ الثبات لا يعني أن الشركة لا تستطيع التحول من تطبيق طريقة محاسبية إلي أخرى ولكنه يقصر ذلك التحول علي الحالات التي يثبت فيها أن الطريقة الجديدة أفضل من الطريقة السابقة ، وفي هذه الحالة فإنه يجب الإفصاح عن طبيعة وتأثير ذلك التغيير المحاسبي ومبرراته كإيضاح متمم للقوائم المالية المعدة عن الفترة التي حدث بها ذلك التغيير .

ثالثا :- الاستمرارية :

إن افتراض الاستمرارية يعني أن الشركة سوف تستمر في مزاولة نشاطها لفترة غير محدودة من الزمن ، وهذا الافتراض يستبعد إمكانية إفلاس الشركة أو تصفيتها ، أما إذا كانت شركة ما يتهدها حقيقة خطر الإفلاس أو التصفية فإنه يجب التخلي عن افتراض الاستمرارية ، حيث يكون قارئ القوائم المالية مهتما بالتعرف علي نتائج أو قيم التصفية وليست القيم المبنية علي افتراض استمرارية الشركة ، وفي حالة عدم إتباع افتراض الاستمرارية لأي ظرف كان عند إعداد القوائم المالية يجب علي الشركة أن تفصح بوضوح أن القوائم المالية معدة علي أساس أن الشركة سيتم تصفيتها .

الميزانية

تمثل الميزانية المعروضة في نهاية الدليل صورة للمركز المالي " كما في نهاية يوم 31 ديسمبر ، وذلك بأفترض التوقف اللحظي لانشطة الشركة ، كما تعرض أيضاً المركز المالي للشركة في نهاية السنة الماضية وذلك لتسهيل المقارنة بين الميزانيتين .
ونعرض فيما يلي تعريف مجموعات بنود الميزانية ومكونات كل منها :

أولاً : الأصول :

هي منافع اقتصادية مستق بلية حصلت عليها المنشأة نتيجة لمعاملات أو أحداث تمت في وقت سابق ، ومن أمثلة الأصول مخزون البضاعة والعقارات المملوكة وأيضاً حسابات المدينين التي تعني المبالغ المستحقة للمنشأة طرف الآخرين .

ثانياً : الالتزامات :

هي تضحيات بمنافع اقتصادية مستقبلية نتيجة وجود التزامات حالية علي الشركة لتحويل جزء من أصولها أو لتقديم خدمات للغير في المستقبل نتيجة معاملات تمت في وقت سابق ، ومن أمثلتها أية ديون أو مبالغ مستحقة علي الشركة للغير .

ثالثاً : حقوق الملكية (حقوق المساهمين) :

هي صافي أصول الشركة بعد خصم قيمة الالتزامات من إجمالي الأصول .

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

وهكذا فإن طرفي المعادلة (الأصول) و (الالتزامات وحقوق الملكية) يكونان دائماً في حالة توازن ، وهو توازن اقتصادي أيضاً حيث أن كل جنيته من الأصول لابد وأن يكون ممولاً بجنيته من الالتزامات أو حقوق الملكية، وهو التوازن هي سب التسمية " الميزانية " .

الأصول – الالتزامات = حقوق الملكية

الأصول = أصول طويلة الأجل + أصول متداولة

الالتزامات = إجمالي الالتزامات المتداولة + حقوق الأقلية + الالتزامات طويلة الأجل

حقوق الملكية = رأس مال الاسهم الممتازة والعادية + الاحتياطيّات + الأرباح المحتجزة

ويمكن إعادة صياغة المعادلة المحاسبية علي النحو التالي :

إجمالي الأصول – الالتزامات المتداولة = حقوق الملكية + حقوق الأقلية + الالتزامات طويلة الأجل

تتكون الأصول الثابتة

من الأرضي والمباني والآلات والمعدات ووسائل النقل والانتقال والعدد والادوات والأثاث ومعدات المكاتب ، وهذه الأصول غير مخصصة للبيع ولكنها تستخدم في أنشطة الشركة لتصنيع وتخزين ونقل منتجات ، وتتوقف نسبة الأصول الثابتة إلي إجمالي الأصول علي طبيعة أنشطة الشركة ، فمثلاً في المرافق العامة والسكك الحديدية والشركات الصناعية نجد أن الأصول الثابتة تمثلا الجزء الأعظم من إجمالي الأصول ، أما في شركات التأمين والمؤسسات المالية فإن الأصول الثابتة تمثل صغيرة نسبياً إلي إجمالي الأصول .
وتعرض الأصول الثابتة في الميزانية بتكلفتها الأصلية متضمنة تكلفة الإنشاء والاقتناء ومخصوصاً من تلك التكلفة مجمع الإهلاك .

الإهلاك :

يعرف الإهلاك بأنه عملية محاسبية الغرض منها توزيع تكلفة الأصل الثابت بطريقة منطقية منظمة كمصروفات علي الفترات المتوقع فيها الاستفادة من الأصل (العمر الاقتصادي المقدر للأصل) .
والعمر الاقتصادي المقدر للأصل هو الفترة الزمنية المتوقع فيها أن يكون الأصل منتجاً ويمثل قيمة لملاك الأصل .

واستثناءً من الأصول الثابتة فإن الأرض لا يتم إهلاكها بصفة عامة ويظل رصيدها بالميزانية بدون تغيير من فترة إلي أخرى إذا لم يحدث أية إضافات أو استبعادات من الأراضي المملوكة للشركة .
وهناك عدة طرق لاحتساب الإهلاك بعضها يوزع تكلفة الأصل الثابت بالتساوي علي فترات العم الإقتصادي المقدر (طريقة القسط الثابت) والبعض الآخر لا يوزع تلك التكلفة بالتساوي حيث يعطي السنوات الأولى من العمر الاقتصادي عبئاً أكبر من الإهلاك مقارنة بالسنوات الأخيرة (طريقة القسط المتناقص) وذلك بأفترض أن انتاجة الأصل في السنوات الأولى هي الأكثر شيوعاً في مصر .

الاستنفاد :

الاستنفاد هو عملية محاسبية مماثلة للإهلاك تستخدمها الشركات التي تعمل في استغلال امتيازات الموارد الطبيعية كالمناجم ، البترول ، الغاز الطبيعي ، وغيرها من الصناعة الاستخراجية ، فبقدر استخراج تلك الموارد وبيعها تفقد الشركة جزءاً من أصولها نتيجة هذا البيع ، ولذا تعرف تلك الموارد بالأصول المستنفذة ويعرف النقص في قيمتها بالاستنفاد .

وتعرض الميزانية عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية مقسمة إلى بنود أو مجموعات من البنود أو الحسابات المتشابهة ، ولتسهيل التعرف علي مكونات الميزانية فإننا سنتناول كل قسم من أقسامها ونشرح كل بند من بنود كل قسم ، ولذا فقد أعطينا كل بند رقماً مميزاً بالميزانية لتسهيل عملية التتبع

البنود :ـ

- (1) الأصول .
 - (2) الأصول طويلة الأجل .
 - (3) الأصول الثابتة .
 - (4) المشروعات تحت التنفيذ .
- المشروعات تحت التنفيذ هي أصول ثابتة لم يتم الانتهاء من إعدادها لبدء استخدامها في أنشطة الشركة ، وتظهر المشروعات تحت التنفيذ بالميزانية بتكلفتها الأصلية .

الاستثمارات في شركات شقيقة وتابعة :

الشركة الشقيقة :

هي منشأة يكون للمستثمر فيها تأثير جوهري ولكنها ليست شركة تابعه أو مشروعاً مشتركاً للمستثمر مع الغير .

الشركة التابعة :

هي منشأة يتم التحكم والسيطرة عليها بواسطة منشأة أخرى تسمى الشركة الأم .
وبالإضافة للقوائم المالية الخاصة بالشركة الأم فإن لها أن تعد أيضاً قوائم مالية مجمعة للشركة الأم وشركاته التابعة .

وتسجل الاستثمارات في الشركات الشقيقة أما باستخدام طريقة حقوق الملكية أو طريقة التكلفة أو قيمة إعادة التقييم . أما الاستثمارات في الشركة التابعة فتسجل باستخدام طريقة حقوق الملكية .
ووفقاً لطريقة حقوق الملكية فإنه يسجل الاستثمار المبدئي في ميزانية الشركة الأم بالتكلفة ثم تعدل تلك التكلفة بالتغيرات في نصيب الشركة الأم في صافي أصول الشركة المستثمر فيها وبالتالي تتغير قيمة الاستثمار دورياً بالزيادة أو النقص حيث تزيد بنصيب الشركة الأم من أرباح الشركة المستثمر فيها ، كما تنخفض بقيمة نصيبها من الخسائر أو الأرباح الموزعة أما طبقاً لطريقة التكلفة فإنه يتم تسجيل الاستثمار المبدئي بالتكلفة ولا يتم تعديلها بنتائج هذا الاستثمار من ربح أو خسارة ، بينما تعكس قائمة الدخل نصيب الشركة الأم من الأرباح الموزعة فقط .

الاستثمارات طويلة الاجل

يتم تسجيل الاستثمارات طويلة الاجل بالميزانية باحدي الطرق التالية :
أ- التكلفة

ب - اعادة التقييم

ج - التكلفة او القيمة السوقية ايهما اقل اذا كانت الاستثمارات عبارة عن اسهم متداولة في السوق ويتم حساب التكلفة والقيمة السوقية علي اساس المحفظة ككل ، اما اذا كانت الاستثمارات عبارة عن سندات فيتم تسجيلها بالقيمة القابلة للاستهلاك (القيمة الاسمية + علاوة او خصم الاصدار)

ويجب تخفيض تكلفة الاستثمارات طويلة الاجل بأي انخفاض رأس المال لتغطية الخسائر المرحلة ، ويجب ان يتم تحديد واجراء ذلك التخفيض لكل استثمار علي حدة

الاصول غير الملموسة

الاصول غير الملموسة هي تلك الاصول التي لا يمكن لمسها او وزنها او قياسها كما انه لا يمكن استخدامها لسداد ديون علي الشركة وعادة ما تكون ضئيلة القيمة في حالة تصفيه الشركة او خروجها من النشاط ، ومن ابرز الامثلة الشائعة للاصول غير الملموسة الشهرة وحقوق الاختراع وحقوق التأليف والوكالة التجارية والعلامات التجارية .

ونمثل الشهرة القيمة التي يزيد بها ثمن شراء اسهم او حصة في اسهم شركة ما عن القيمة العادلة لصافي الاصول المقتناه الخاصة بتلك الشركة وتتكون الشهرة نتيجة العديد من العوامل والظروف التي تعطي مزايا للشركة وتسهم في تحديد قيمتها وقدرتها الربحية ومنها علي سبيل المثال .

اسم الشركة

السمعة التجارية

عملاء الشركة

العاملون بالشركة (خبراتهم مهارتهم الادارية 0000الخ)

والاصول غير الملموسة التي تظهر بالميزاننة هي تلك التي حصلت عليها الشركة من الغير بمقابل ، اما تلك التي تتولد لدي الشركة تلقائيا معظم الشركات الا في حالات الاندماج والميزانيات المجمعه .

الأصول المتداولة

الأصول المتداولة بصفة عامة هي النقدية والأصول الأخرى المتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو استهلاكها خلال فترة سنة من تاريخ الميزانية أو خلال دورة نشاط واحد أيهما أطول .
وتعرف دورة النشاط بأنها كتوسط الفترة المنقضية ما بين تاريخ الحصول على المواد الخام والمستلزمات وتاريخ تولد النقدية من خلال بيع المنتجات التي استخدمت فيها تلك المواد الخام والمستلزمات
ويعتبر المخزون وحسابات المدينين والاستثمارات المالية والنقدية وشبه النقدية من أهم عناصر الأصول المتداولة .

المخزون

يتكون المخزون في الشركة الصناعية عادة من البنوك التالية :

المواد الخام :

هي تلك المواد التي تستخدم في صناعة المنتجات النهائية (فمثلاً المحرك مادة خام في صناعة الطائرات) .

الانتاج غير التام :

يمثل منتجات تامة جزئياً تحتاج مزيداً من التشغيل كي تصبح تامة كلياً . (مثل تصنيع هياكل الطائرات)

الانتاج التام :

هو المنتجات تامة الصنع والجاهزة للتسليم إلي العملاء (مثل الطائرة) .

المواد الأخرى :

هي المواد التي تستخدم في عملية تحول المواد الخام إلي منتجات تامة (مثل الزيوت ، قطع الغيار مواد التعبئة والتغليف ، والمستلزمات الأخرى) .

وبصفة عامة فإن قيمة كل بند من تلك البنود يظهر منفصلاً أما في الميزانية نفسها أو في الايضاحات المتممة لها .

ويظهر المخزون مقيماً بالتكلفة أو بسعر السوق أيهما أقل وهذا يعطي قيمة متحفظة للمخزون ، وعند تقييم المخزون فإنه يتم عمل مخصصات لمواجهة انخفاض القيمة لأنه بنود راكدة أو بطيئة الحركة أو تالفة ، وتخصم تلك المخصصات من قيمة المخزون ولذا يظهر في الميزانية بالصافي .

وهناك ثلاث طرق شائعة لتقييم المخزون :

- متوسط التكلفة
 - ما يرد أولاً يصرف أولاً
 - ما يرد أخيراً يصرف أولاً
- وفي حالة تغير الأسعار فإن كل طريقة من هذه الطرف تعطي قيمة مختلفة للمخزون وبالتالي ربحاً مختلفاً

المدينون :

يوجد ثلاثة حسابات رئيسية تحت هذا البند وهي العملاء ، والمصروفات المدفوعة مقدماً ، والمدينون الآخرون

العملاء :

يمثل هذا الحساب المبالغ المستحقة من عملاء الشركة التي لم يتم تحصيلها بعد ، ويظهر ذلك الحساب عندما يتم تسليم البضاعة إلي العملاء قبل أن يتم تحصيل قيمتها ، فعادة تمنح الشركة عملاءها فترة ائتمان تتراوح ما بين 30 – 90 يوماً لسداد أرصدة حساباتهم طبقاً للممارسات التجارية سياسية البيع المتبعة .

ويظهر رصيد حساب العملاء في الميزانية بالقيمة المتوقع تحصيلها ، حيث قد تشير خبرة الشركة في تعاملاتها مع عملائها إلي أن بعض العملاء قد يخفقوا أو تأخروا عن سداد مديونياتهم ، وهذا يعني أنه قد لا يتم تحصيل كل الرصيد المسجل ، ولذلك يتم عمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها يخصم من إجمالي الأرصدة المسجلة .

المصروفات المدفوعة مقدماً :

هي المبالغ التي قامت الشركة بسدادها مقدماً للحصول علي خدمات في المستقبل القريب ، فمثلاً عادة ما يتم سداد مصروف الإيجار وأقساط التأمين مقدماً ، ويتم تحيل المصروفات المدفوعة مقدماً كمصروف بقائمة الدخل للفترة التي تستفيد فيها الشركة من تلك المصروفات .

المدينون الآخرون :

هي أية حسابات مدينة أخرى بخلاف الحسابين أعلاه تكون مستحقة خلال سنة من تاريخ الميزانية أخلال دورة نشاط واحدة أيهما أطول .

الاستثمارات المالية المتداولة :

قد تقوم الشركة باستثمار الأرصدة النقدية الزائدة عن احتياجاتها الحالية في أوراق مالية متداولة بالسوق . وبصفة عامة فإن الأوراق المالية المتداولة تسجل بالميزانية بإحدى طريقتين :

القيمة السوقية :

وهي القيمة الممكن الحصول عليها من البيع أو التصرف في الأوراق المالية في السوق .

التكلفة أو القيمة السوقية أيهما أقل :

حيث تتم المقارنة بين التكلفة والقيمة السوقية لمحفظه الاستثمارات المتداولة ككل أو علي أساس كل استثمار علي حدة أو علي أساس كل مجموعة من الاستثمارات في قطاع اقتصادي ما .

النقدية بالصندوق والبنوك :

يمثل هذا البند النقدية بالصندوق لدي البنوك (حسابات جارية أو ودائع لاجل) وأيضاً أية بنود شبة نقدية مثل الأوراق المالية عالية السيولة ومنخفضة المخاطر للغاية كأذون الخزانة ، ويتم تسجيلها بقيمتها الفعلية .

الالتزامات المتداولة :

هي بصفة عامة أية التزامات تستحق السداد خلال سنة واحدة من تاريخ الميزانية أو خلال دورة نشاط واحدة أيهما أطول ، وتعرض الالتزامات المتداولة بالميزانية مضمومة من الأصول المتداولة هي مصدر سداد تلك الالتزامات ، ويعرف الصافي برأس المال العامل ، وتعتبر المخصصات والسحب علي المكشوف وحسابات الدائنين من أهم عناصر الالتزامات المتداولة

المخصصات :

المخصصات هي عبء تحميلي علي إيرادات الشركة وليست توزيعاً للأرباح ، ويتم عمل المخصصات عادة لمواجهة اية التزامات محتملة (مثل المطالبات القضائية والضريبية) .

السحب علي المكشوف من البنوك :

هي المبالغ المستحقة السداد خلال فترة سنة واحدة من تاريخ الميزانية أو خلال دورة نشاط واحدة أيهما أطول وذلك طبقاً لاتفاقيات التسهيلات البنكية المقدمة للشركة .

السحب علي المكشوف من البنوك :

هي المبالغ المستحقة السداد خلال فترة سنة واحدة من تاريخ الميزانية أو خلال دورة نشاط واحدة أيهما أطول وذلك طبقاً لاتفاقيات التسهيلات البنكية المقدمة للشركة .

الدائنون :

الحسابات الرئيسية تحت هذا البند هي الموردون والمصروفات المستحقة والدائنون الآخرون .

الموردون :

هي المبالغ المستحقة علي الشركة لصالح المودين مقابل الحصول علي احتياجاتها من السلع والخدمات بالأجل .

المصروفات المستحقة :

هي المبالغ المستحقة علي الشركة عن خدمات حصلت عليها ولم يتم سدادها ، ومن أمثلة المصروفات المستحقة الأجور المستحقة والفوائد المستحقة .

الجزء المتداول من القروض طويلة الأجل :

ويمثل المبالغ المستحقة السداد خلال فترة سنة من تاريخ الميزانية كأقساط سداد القروض طويلة الأجل طبقاً لاتفاقيات تلك القروض .

دائنو توزيعات :

يمثل ذلك الجزء من الأرباح التي يتقرر توزيعها علي مساهمي الشركة والعاملين بها .
الدائنون الآخرون :

هي باقي الالتزامات المستحقة علي الشركة خلال سنة من تاريخ الميزانية أو خلال دورة نشاط واحدة إيهما أطوال ، التي لم ترد ضمن أي من البنود الأربعة أعلاه .

حقوق المساهمين (حقوق الملكية) :

هي إجمالي حقوق المساهمين في الشركة ، وبمعنى آخر فإن حقوق الملكية تمثل صافي أصول الشركة بعد سداد كافة التزاماتها .

وهنا مصدران أساسيان لحقوق المساهمين هما :

- 1) المساهمات المدفوعة أو المقدمة من المساهمين (رأس المال المدفوع) .
- 2) الاحتياطات والأرباح المحتجزة .

رأس المال :

هناك ثلاثة أنواع من رأس المال هي : رأس المال المرخص به ورأس المال المصدر ورأس المال المدفوع ، وتصدر الشركة شهادات بأسهم رأس المال المصدر إلي المساهمين فيها كما قد تصدر تلك الشهادات في شكل كشوف حساب بواسطة الجهة المسئولة عن الايداع المركزي لأوراق المالية .

رأس المال المرخص به :

هو الحد الأقصى من رأس المال الذي يمكن أن تصدره الشركة طبقاً لنظامها الأساسي .

رأس المال المصدر :

هو قيمة الاسهم التي أصدرتها الشركة إلي المساهمين للأكتتاب .

رأس المال المدفوع :

هو القيمة التي حصلت عليها الشركة حتى تاريخ الميزانية من قيمة الأسهم المصدرة .

الأسهم العادية :

هي حق الملكية في الشركة الذي يتحمل مخاطر الخسارة ويتمتع بالحصول علي الأرباح بدون حد أقصى ، وعند تصفية الشركة لا توجد أية ضمانات لحملة الأسهم العادية للحصول علي قدر معين من التوزيعات أو أصول الشركة ولكنهم يتقاسمون ما يتبقي من أصول الشركة بعد سداد كافة الالتزامات والاسهم الممتازة ، وبصفة عامة فإن حملة الأسهم العادية يتحكمون في إدارة الشركة من خلال حق التصويت في اختيار مجلس الإدارة وكذا في القرارات الهامة التي تعرض علي الجمعية العامة للمساهمين وعادة ما يكون حملة الاسهم العادية أكثر استفادة من نجاح الشركة مقارنة بحملة الاسهم الممتازة .

الاسهم الممتازة :

وهي أيضاً حق الملكية في الشركة ولكنه يتمتع بأولوية الحصول علي نصيب محدد من الأرباح ، حيث أن السهم الممتاز يضمن للمساهم قدر معين من التوزيعات (غالباً ما يتحدد كنسبة من قيمة السهم) ويستوفي حملة الأسهم الممتازة نصيبهم من الأرباح كاملاً قبل أن يحصل حملة الأسهم العادية علي أية توزيعات ، ولكن في مقابل تلك الميزة فإن حملة الأسهم الممتازة يضحون بحقوقهم في التصويت وإدارة الشركة ، كما لا يحصلون علي أزيد من القدر المعين لهم من الأرباح إذا ما زاد نصيب السهم من أرباح الشركة علي ذلك القدر .

أسهم الخزينة :

عندما تقوم الشركة بشراء بعض أسهمها التي سبق إصدارها فإنه يتم تسجيل تلك الاسهم شرائها في بند أسهم الخزينة وليس بند الاستثمارات المتداولة ، ويجب علي الشركة إعادة بيع تلك الاسهم أو إلغاؤها خلال فترة سنة من تاريخ شراءها . وتظهر أسهم الخزينة بالميزانية مخصومة من حقوق المساهمين .

الأحتياطيات :

هي ذلك الجزء من الأرباح الذي تقرر الإدارة احتجازه لاستثماره في غرض ما بدلاً من توزيعه كأرباح للمساهمين ، ويلزم لكوين الأحتياطي أما النص عليه في النظام الأساسي للشركة أو اتخاذ قرار من الجمعية العامة للمساهمين بناء علي اقتراح من مجلس الإدارة . وبصفة عامة فإن الغرض من الأحتياطيات هو تدعين المركز المالي للشركة بزيادة حقوق المساهمين وبالتالي زيادة الضمان والثقة لدي الدائنين ، ومن أمثلة الأحتياطيات القانوني الذي يتطلبه قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 وأحتياطي التوسعات الذي تقررته إدارة الشركة لتوفير التمويل اللازم لتوسعاتها .

الأرباح المحتجزة :

هي الأرباح المستبقة بعد إجراء توزيعات الأرباح ، حيث تقرر إدارة الشركة عدم إجراء توزيع للأرباح أو توزيع جزء من الأرباح المحققة واحتجاز جزء آخر لتدعيم الموقف المالي للشركة أو لعدم توافر سيولة لتوزيع الأرباح .

وفي الشركات الخاسرة قد نجد بند خسائر مرحلة بدلاً من الأرباح المحتجزة إذا كانت الشركة تحقق خسائر سنة تلو الأخرى ولم يكن لديها أرباحاً محتجزة تكفي لتغطية تلك الخسائر .

حقوق الأقلية :

يظهر هذا البند في بعض المميزات المجمعة (يقصد بالمجموعة أدماج المبالغ الخاصة بالشركة الام مع المبالغ الخاصة بالشركة التابعة في قائمة واحدة) .

وفي حالة امتلاك الشركة الأم لأقل من 100% من أسهم الشركة التابعة يتم تجميع الأصول والخصوم في القوائم المالية المجمعة ، والجزء غير المملوك من رأس مال الشركة التابعة للشركة الأم يدرج كحقوق أقلية في الميزانية المجمعة .

وحقوق الأقلية هي الحقوق التي يمتلكها الغير في الشركات التابعة ولذلك فهي تعتبر شبه التزام ويجب فصلها عن حقوق المساهمين في الشركة الأم في الميزانية المجمعة .

الالتزامات طويلة الاجل :

هي عادة الالتزامات المستحقة علي الشركة عن شراء أصول طويلة الأجل ويتم سداد تلك الالتزامات علي أقساط شهرية أو سنوية علي مدي عدة سنوات ، وأي جزء من تلك الالتزامات يستحق السداد خلال فترة سنة من تاريخ الميزانية يجب إظهاره بالميزانية ضمن الالتزامات المتداولة ، ومن أبرز أمثلة الالتزامات طويلة الأجل القروض طويلة الأجل وقرض السندات .

القروض طويلة الأجل :

تمثل قروضاً بنكية مستحقة السداد علي مدي عدة سنوات أو تستحق السداد كمبلغ إجمالي بعد مروري عدة سنوات .

السندات :

تمثل السندات الأموال المقرضة من حملة السندات وتصدر الشركة شهادات بالسندات – والسند عبارة عن ورقة مالية (سند إذني) تصدرها الشركة ، وتتعهد وعادة ما بإعادة سداد قيمة السند في تاريخ معين وعادة ما يتضمن السند حق حصول حامله علي فوائد ترفع ربع أو نصف سنوياً أو سنوياً .

وقد تصدر الشركة سندات مضمونة أو غير مضمونة والسندات المضمونة توفر لحملة السندات ضماناً عينياً محدداً حيث تكون حقوقهم مضمونه برهن كل أو بعض أصول الشركة فإذا ما عجزت الشركة عن سداد القرض فإن حملة السندات يكون لهم أولوية قبل باقي الدائنين علي الأصول المرهونة ، وبمعني آخر يتم بيع تلك الأصول وتستخدم حصيلة البيع في سداد قرض السندات .

أما السندات غير المضمونة فإن الضمان الوحيد لحملة السندات هو ضمان عام بأصول الشركة وذلك بعد سداد جميع الديون المضمونة .

قائمة الدخل

قائمة الدخل أهم تقرير مالي بالنسبة لكثير من المحللين الماليين والمستثمرين الحاليين والمرقبين وهي توضح ما حقته الشركة من ارباح او خسائر خلال السنه المنتهية وقائمة الدخل ذات اهمية كبيرة المساهمين لانها :

- (1) تظهر نتائج اعمال الشركة للسنة المالية المنتهية .
- (2) تعتبر مؤشرا هاما لتوقع ما سيكون عليه مستقبل الشركة .

وعلي الرغم من ذلك ولاغراض التحليل المالي ، فان قائمة الدخل لسنة مالية واحدة لا تعكس الصورة كاملة فالمقارنة بين البيانات الماليه لعدة سنوات يكون اكثر فائدة بالنسبة للمحللين من الاعتماد علي البيانات المالية لسنة واحدة .

تبين قائمة الدخل مقابلة الايرادات المحققة من بيع المنتجات و/ أو تقديم الخدمات مع التكاليف المتكبدة لتشغيل الشركة لتحقيق تلك المتكبدة يعتبر صافي ربح (خسارة) للسنة .
وتتكون التكاليف المتكبدة عادة من تكلفة المبيعات وتكاليف البيع والتوزيع والمصروفات العمومية والادارية وأعباء التمويل .

صافي المبيعات

تعد المبيعات المصدر الرئيسي للإيرادات وهي البند الأول في قائمة الدخل ويتكون رقم صافي المبيعات من إجمالي ناقصا .

المروقات والمسموحات وتمثل قيمة المردودات من العملاء لمنتجات غير مطابقة للمواصفات المتفق عليها الخصومات والتي تمثل خصومات علي سعر البيع للعملاء كنتيجة للسداد المنتظم و/ أو للشراء .

تكلفة المبيعات

تمثل تكلفة المبيعات في شركة صناعية كل التكاليف المتكبدة لشراء وتحويل المواد الخام الي منتجات تامة وتعرف هذه التكاليف عادة بتكلفة الانتاج ، وهناك ثلاث مكونات اساسية لتكلفة الانتاج .
المواد المباشرة

العمالة الصناعية المباشرة

التكاليف الصناعية غير المباشرة

ويمكن تتبع تكلفة المواد المباشرة والعمالة المباشرة حتي المنتج التام وعلي سبيل المثال في صناعية الطائرات يعتبر المحرك ضمن المواد المباشرة ، ويدخل اجر عامل اللحام ضمن تكلفة العماله المباشرة .
اما التكاليف الصناعية الصناعية غير المباشرة المتكبدة خلال مرحلة الانتج فلا يمكن تتبعها للمنتج التام ، ومن أمثلتها التكاليف المرتبطة بتشغيل المصبع وتتمن الاهلاك الايجار ، الكهرباء الصيانه أجور مشرفي الانتاج .

مجمل الربح

ينتج مجمل الربح من خصم تكلفة المبيعات من صافي المبيعات ويعتبر مجمل الربح مؤشرا هاما لربحية الشركة وعند احتساب نسبه مجمل الربح لصافي المبيعات ومقارنتها بالشركات في نفس المجال فانها تعطي مؤشرا عن مدي نجاح عمليات الشركة في توليد أرباح مقارنه بالشركات المنافسة .
وتعكس الاختلافات في مجمل الربح بين الشركات التي تعمل في نفس المجال الاختلاف في القدرة الادارية للشركة كما تنتج تلك الاختلافات ايضا من احتساب بعض المصروفات ضمن تكلفة المبيعات في شركة دون اخري .

تكاليف التوزيع (التكاليف البيعية)

هي تلك المصروفات التي تتكبدها الشركة لتوزيع منتجاتها ، مثل اجور وعملات وكلا المبيعات مصاريف الدعاية والاعلان اهلاك وستل النقل المستخدمة في توزيع منتجات الشركة .

المصروفات العمومية والادارية

تتثل في التكاليف المتكبدة في ادارة عمليات الشركة اليومية بخلاف تلك المنصرفة في انتاج وتوزيع المنتجات مثل مرتبات المحاسبين والمصروفات الادارية والتأمين والمرافق واهلاك الاثاث واستهلاك الاصول غير الملموسة .

الربح التشغيلي

ينتج الربح التشغيلي بعد خصو المصروغات التشغيلية (تكاليف التوزيع المصروفات العمومية والادارية) من مجمل الربح .

المصروفات التمويلية

تتمثل تكلفة المصروفات التمويلية في الفوائد المدفوعة للبنوك والدائنين والمقرضين للشركة وتعتبر المصروفات التمويلية عبئا ثابتا علي الشركة حيث ان الفوائد محددة ويجب دفعها كل سنة سواء حققت الشركة أرباحا أم لا .

المخصصات

هذا البند يمثل تكلفة أو عبء يخصم من الايرادات قبل الوصول الي صافي الارباح وذلك لتكوين المخصصات ويتم عمل المخصصات لمواجهة ايه التزامات عرضية (مطالبات ضريبية وقضائية 000الخ)

(الأرباح والخسائر (الرأسمالية)

تمثل هذه الأرباح (الخسائر) الفرق بين سعر البيع والقيمة الدفترية للأصول الثابتة والاستثمارية المباعة خلال السنة .

الأرباح والخسائر (الرأسمالية)

تمثل هذه الأرباح (الخسائر) الفرق بين سعر البيع والقيمة الدفترية للأصول الثابتة والاستثمارية المباعة خلال السنة .

إيرادات الاستثمار والفوائد المحصلة :

تمثل هذه الإيرادات التوزيعات والفوائد المحصلة المتولدة من استثمارات الشركة في الأوراق المالية والودائع بالبنوك .

الضرائب علي الدخل :

يتم حساب الضرائب علي الدخل طبقاً للقوانين الضريبية السارية والتي تحدد سعر الضريبة تبعاً لطبيعة نشاط الشركة (تجاري ، صناعي ، تصديري الخ) ويتحدد وعاء الضريبة بتعديل صافي الربح طبقاً لقائمة الدخل بإجراء الإضافات والاستبعادات المقررة قانوناً .

حقوق الأقلية في الربح :

يظهر هذا البند في القوائم المالية المجمعة التي تعدها الشركة الأم ، ويمثل حق المساهمين الآخرين في أرباح الشركات التابعة ، أما باقي الأرباح بعد خصم حقوق الأقلية فتمثل حقوق المساهمين في الشركة الأم في أرباح كل من الشركة الأم وشركاتها التابعة .

ربح السهم :

يعكس هذا البند نصيب كل سهم عادي فغي أرباح الشركة عن السنة المنتهية ، ويحتسب ربح السهم بقسمة صافي ربح السنة مخصوماً منه التوزيعات الممتازة علي المتوسط المرجح لعدد الاسهم العادية القابلة للتداول خلال السنة

الربح / الخسارة غير العادية :

في الأحوال الطبيعية تنتهي قائمة الدخل عند صافي ربح السنة (50) وصافي ربح السهم بند (51) إلا أنه قد تواجه الشركة في بعض الأحيان ظروفأ أو إحداثأ غير عادية يترتب عليها تحقيق أرباح أو تكبد خسائر غير طبيعية وغير متكررة مثل الخسائر من الفيضانات أو الزلازل ، ولذا يتم إظهار تلك البنود منفصلة في قائمة الدخل .

قائمة الأرباح المحتجزة

توضح قائمة الأرباح المحتجزة قيمة الأرباح المستبقة بالشركة عاماً بعد آخر ولم يتم توزيعها علي المساهمين .

ويتم إضافة نتيجة نشاط الشركة كل عام من ربح أو خسارة إلي الأرباح المحتجزة من السنوات السابقة ثم يتم خصم التوزيعات المقترحة للعام الحالي والرصيد المتبقي بعد ذلك يمثل الأرباح المحجزة التي تظهر بالميزانية ضمن حقوق المساهمين .

بعد تحديد أرباح وخسائر الشركة في قائمة الدخل يتم تحويل تلك الأرباح أو الخسائر إلي قائمة الأرباح المحتجزة .

وتبدأ هذه القائمة بإظهار الرصيد المحتجز من أرباح السنوات السابقة ثم تضاف (أو تخصم) أرباح (أو خسائر) السنة الحالية ، وتخصم أيضاً توزيعات للأرباح دفعت أو أعلن عنها خلال السنة ، كما تظهر هذه القائمة كذلك أي جزء يتم تحويله من هذه الأرباح إلي الاحتياطيات (ولذا عادة ما يطلق عليها مسمي قائمة توزيع الأرباح) .

ويظهر الرصيد الختامي للأرباح المحتجزة الميزانية تحت بند حقوق المساهمين ، ولذا تعتبر قائمة الأرباح المحتجزة حلقة الوصل بين قائمة الدخل والميزانية .

قائمة التدفقات النقدية :-

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية اللازم تحليلها للتعرف علي الموقف المالي للشركة ، حيث تظهر تلك القائمة المتحصلات والمدفوعات النقدية للشركة وصافي التغيير في أرصدها النقدية مع بيان مصادر وأوجه تلك المتحصلات والمدفوعات مقسمة تبعا لأنشطة الشركة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية خلال الفترة .

ويهتم المستثمرون بقائمة التدفقات النقدية لأنها تعرض التغيرات في أهم الأصول السائلة لدي الشركة وهو النقدية كما أنها تجيب عن الأسئلة الهامة التالية :-

ما هي مصادر تولد النقدية خلال الفترة ؟

ما هي أوجه إستخدام النقدية خلال الفترة ؟

ما هو التغيير الذي حدث علي رصيد النقدية خلال الفترة ؟

ولذا فإن قائمة التدفقات النقدية تساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم علي :-

تقييم مقدرة الشركة علي توليد صافي تدفقات نقدية إيجابية في المستقبل .

تقييم مقدرة الشركة علي الوفاء بالتزاماتها وسداد توزيعات الأرباح ومدي حاجتها لتمويل خارجي .

التعرف علي أسباب الاختلاف بين صافي الأرباح وصافي التغيير في الأرصدة النقدية .

ويتم تقسيم التدفقات النقدية تبعاً لأنشطة الشركة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ، وتتضمن الأنشطة التشغيلية أساساً جميع المتحصلات والمدفوعات النقدية المرتبطة بالنشاط الأساسي للشركة وهو إنتاج سلع أو تقديم خدمات للعملاء .

أما الأنشطة الاستثمارية فتتضمن المدفوعات والمتحصلات النقدية المرتبطة بشراء وبيع الأصول الثابتة والاستثمارات .

بينما تتضمن الأنشطة التمويلية المتحصلات والمدفوعات النقدية الناتجة من الحصول على تمويل من المساهمين أو الدائنين أو سداد لتوزيعات أرباح أو أقساط القروض .

الأنشطة التشغيلية :-

تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية المتحصلات والمدفوعات المتعلقة بأنشطة الشركة الرئيسية والمتمثلة عامة في إنتاج وتقديم السلع والخدمات للعملاء .
وتوجد طريقتان لإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية هما : الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة ،
والفرق بين الطريقتين هو كيفية حساب صافي التدفق النقدي من الطريقتين هو كيفية حساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية .

الطريقة المباشرة :

طبقا لهذه الطريقة يتم عرض وحساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية طبقا لمصادر التدفقات

(مثلا : نقدية محصلة من العملاء – نقدية محصلة من عوائد استثمارات) وأوجه الإنفاق (مثلا : المدفوعات للموردين ، الأجور والمرتبات) .

الطريقة غير المباشرة :

طبقا للطريقة الغير مباشرة فإن قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية تبدأ بصافي الأرباح ثم يتم تحويلها إلي صافي تدفقات نقدية بإضافة وإستبعاد بعض البنود التي لا تؤثر علي التدفقات النقدية (مثل إهلاك الأصول الثابتة وإستهلاك الأصول غير الملموسة)

الأنشطة الاستثمارية (الأنشطة التمويلية)

تتضمن تلك الأنشطة المتعلقة بالحصول علي تمويل من مصادر خارجية كالمساهمين والمقرضين وإعادة سداد ذلك التمويل وتوزيعات الأرباح)

كيف تقرا المؤشرات الاساسية للبورصة ؟

اولا : مؤشرات الربحية

• ربحية السهم (Earning Per Share EPS)

وهي تمثل : نصيب السهم الواحد من ارباح الشركة ويتم احتسابها بقسمة صافي ارباح الشركة على عدد الاسهم بالشركة .

ربحية السهم = صافي ارباح الشركة / عدد الاسهم .

وربحية السهم تعتبر اداه من ادوات قياس اداء الشركة على مدار السنوات محل الدراسة وذلك لملاحظه معدل النمو وتطور ربحية الشركة .

مضاعف الربحية (Price to Earning P/E)

ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى ملائمة سعر السهم في السوق بالنسبة لاداء الشركة وخاصة ربحيتها .

ويحتسب بالمعادله التاليه :

مضاعف الربحية = سعر السوق / ربحيه السهم
شركه (أ) 50 جنيه / للسهم ربحيه السهم 10 جنيه
شركه (ب) 50 جنيه / للسهم ربحيه السهم 5 جنيه

وإذا افترضنا اسعار السوق لاسهم الشركات التاليه :

وبناء عليه فان :

مضاعف الربحية للشركه (أ) = $10 / 50 = 5$ مرات

مضاعف الربحية للشركه (ب) = $5 / 50 = 10$ مرات

ومع عدم الاخذ في الاعتبار عوام السوق وعوامل التحليل المالي الاخرى نجد ان سهم الشركه (أ) يمثل فرصه استثماريه افضل من سهم (ب) في حاله الرغبة في الاستثمار .

العائد على السهم :

ويعتبر طريقه احتسابه هي عكس مضاعف الربحية اي ان
(العائد على السهم = ربحيه السهم / سعر السهم في السوق)
وعند تطبيق نفس المثال نجد ان :

$$\text{العائد على السهم للشركه (أ)} = 50 / 10 = 20\%$$

$$\text{العائد على السهم للشركه (ب)} = 50 / 5 = 10\%$$

وبالتالي نصل لنفس النتيجة السابقه وهو ان سعر السهم (أ) افضل للشراء من السهم (ب)

حيث يحقق عائد قدره 20%

التوزيعات :

وهي ما تقرر الجمعية العامة للشركة توزيعه على المساهمين من ارباح الشركة التي حققتها خلال العام وتكون التوزيعات في احد الاشكال التالية :

توزيعات نقدية (كوبونات) :

وهي ان تقرر الجمعية العامة توزيع مبالغ نقدية على المساهمين مثال ذلك توزيع 5 جنيه على السهم .

توزيع اسهم مجانيه :

وهو ان تقرر الجمعية العامة للشركة التوزيع في شكل اسهم للمساهمين مما يترتب عليه زياده راس مال الشركة وتلجأ الشركات الى هذا النوع من التوزيع في حاله عدم وجود السيوله الكافيه للتوزيع النقدي ويترتب عن هذا النوع من التوزيع زياده عدد الاسهم التي يمتلكها كل مساهم دون ان يتحمل المساهم اي مبالغ اضافيه .

وبصفه عامه في حالات التوزيع (نقدي او سهم مجاني) يكون الحق في التوزيع للمساهم الذي يمتلك الاسهم بتمام التسويه حتى اليوم السابق لليوم المحدد للتوزيع .

عائد الكوبون :

و يتم احتسابه في حاله التوزيع النقدي فقط وهي تمثل نسبة الكوبون النقدي الموزع الى قيمه السوقيه للسهم ويتم استخدام هذا العائد عاده في مقارنه نسب العائد من اي نوع اخر من انواع الاستثمار (مثال الاستثمار في صوره ودائع بنكيه) .

مثال شامل :

إذا كان سعر السهم للشركة (أ) 50 جنيه وعدد أسهمها مليون سهم وبفرض أن الشركة قد حققت ربحاً قدره 10 مليون جنيه .

وبناء عليه تكون ربحية السهم الواحد = 10 مليون جنيه (الربح) / مليون سهم (عدد الأسهم) = 10 جنيه

فإذا قررت الجمعية العامة للشركة توزيع مبلغ 5 مليون جنيه على المساهمين فإن المقدار الموزع السهم الواحد يبلغ 5 مليون (التوزيع) / مليون سهم (عدد الأسهم) = 5 جنيه للسهم وبالتالي يمكن احتساب النسب التالية :

مضاعف الربحية = سعر السوق / ربحية السهم = $10 / 50 = 5$ مرات

عائد الربحية = ربحية السهم / سعر السوق = $50 / 10 = 20\%$

قيمه الكوبون = قيمه الكوبون / سعر السوق = $50 / 5 = 10\%$

راس المال السوقي :

يمكن تعريف وفهم مصطلح راس المال السوقي عن طريق التفرقة بين راس المال الاسمي للشركة وبين راس المال السوقي للشركة .

راس المال الاسمي للشركة :

وهو عبارته عن عدد اسهم الشركة مقيم بالقيمة الاسمية للسهم والقيمة الاسمية للسهم وهي القيمة التي التي تم اصدار السهم بها في المره الاولى والذي يكون مبين على صط السهم ويم اثبات راس المال الاسمي في دفاتر الشركة وبالتالي في قوائمها الماليه (الميزانيه) .

راس المال السوقي للشركة :

وهو عبارته عن عدد اسهم الشركة مقيم بالقيمة السوقية للسهم , اي مقيم بسعر سهم الشركة في السوق (سعر اقبال السهم بالبورصة) وبالتالي فان راس المال السوقي للشركة يتغير بتغير سعر سهم الشركة من السوق . والجدير بالذكر ان راس المال السوقي يعبر نظريا عن القيمة الماليه للشركة , وبعبارة اخرى (اذا تم بيع الشركة في هذه اللحظة فان المحصل من بيعها (نظريا) هو راس المال السوقي لها) . ويستخدم راس المال السوقي في احتساب مؤشرات الاسعار كما سيتم شرحه فيما بعد وكذلك يستخدم كاحد وسائل تقييم الشركات بغرض الاقتراض من البنوك او بغرض الاستثمار فيها .

مثال :

إذا افترضنا أن عدد أسهم الشركة (أ) مليون سهم القيمة الاسمية للسهم 10 جنيه
سعر السهم بالبورصة 50 جنيه في تاريخ 1/1/2001
وبالتالي فإن :

رأس مال الشركة = مليون 10×10 = 10 مليون سهم
رأس مال السوق للشركة = مليون 50×50 = 50 مليون جنيه

وبالتالي إذا تغير سعر السهم في البورصة في 2/1/2001 إلى 55 جنيه فإن رأس مال السوق
للشركة سوف يكون 55 مليون جنيه , وهكذا .

مؤشر الاسعار :

يتم استخدام مؤشرات الاسعار في اسواق المال بصفه عامه بغرض قياس اداء السوق من ارتفاع او انخفاض , حيث ان ارتفاع وانخفاض مؤشرات اسعار اسواق الاوراق الماليه يرتبط بصورة رئيسيه بارتفاع اسعار الاوراق الماليه وانخفاضها . والجدير بالذكر ان هناك اكثر من طريقه تستخدم لاحتساب مؤشرات اسعار الاوراق الماليه ولعل اشهرها هي :

سعر X- طريقه القيمه السوقيه : والتي يتم فيها استخدام القيمه السوقيه للاوراق الماليه (عدد الاسهم السهم في السوق) كاساس لاحتساب المؤشر .

- طريقه متوسط اسعار الاوراق الماليه ويتم استخدام سعر الاوراق الماليه مقسوم على عدد الاوراق الماليه بغض النظر عن عدد الاسهم لكل ورقه ماليه .

وحتى يتم استيعاب ما سبق سوف نقوم فيما يلي بشرح لخطوات احتساب مؤشر الاسعار باستخدام طريقه القيمه السوقيه وهي الطريقه التي تستخدم في سوق المال المصري :

1- يتم تحديد الاوراق الماليه للشركات والتي سوف يتم ادراجها في مؤشر الاسعار وعاده ما يتم اختيار الاوراق الماليه الاكثر تداولاً في السوق حتى تكون حركه المؤشر معبره عن اداء السوق الفعلي .

2- يتم تحديد يوم بدايه احتساب المؤشر ويسمى (يوم الاساس) كما يتم تحديد عدد نقاط البدايه للمؤشر (على سبيل المثال تم بدء مؤشر EGX بالبورصه في 1/1/2000 برقم اساس بلغ 100 نقطه) .

3- يتم احتساب المؤشر باستخدام المعادله التاليه المعادله المستخدمه بافتراض ان عدد نقاط البدايه للمؤشر هو 100 نقطه :

المؤشر في تاريخ معين = القيمه السوقيه في ذلك التاريخ $\times 100$ / القيمه السوقيه ليوم الاساس

مثال توضيحي :

بفرض ان يوم بدايه احتساب المؤشر هو 1/1/1992 وان بيانات الشركات المتضمنه في المؤشر كانت كما يلي في ذلك اليوم :

الشركه	عدد الاسهم	سعر السوق	القيمه السوقيه
الشركه (أ)	1000	50	50.000
الشركه (ب)	10.000	20	200.000
الشركه (ج)	100.000	10	1000.000
اجمالي القيمه السوقيه :			1.250.000

وبفرض ان بيانات نفس الشركات في 2/1/1992

الشركه	عدد الاسهم	سعر السوق	القيمه السوقيه
الشركه (أ)	1000	40	40.000
الشركه (ب)	10.000	25	250.000
الشركه (ج)	100.000	11	1.100.000
اجمالي القيمه السوقيه :			1.390.000

المؤشر في 1/1 يوم الاساس = $100 \times 1.250.000 / 1.250.000 = 100$ نقطه

المؤشر في 2/1 = $100 \times 1.390.000 / 1.250.000 = 111.2$

اي ان المؤشر ارتفع 11.2 نقطه

ويلاحظ من المثال السابق ان ارتفاع المؤشر في يوم 2/1/1992 ويرجع سببه الرئيسي الى ارتفاع اسعار الاوراق الماليه في ذلك اليوم .